

وهذا الذي اختاره ابن هشام في هذه القراءة هو مذهب أبي حيان الذي سبق ذكره .

(٤٣) هل تأتي واو العطف للإباحة ؟

منع ابن هشام في المغني أن تأتي واو العطف للإباحة ، مثل أو ، وذلك عند حديثه عن أو ، فقال^(١) : وزعم ابن مالك أن أو التي للإباحة حالة محل الواو ، وهذا أيضاً مردود ، لأنه لو قيل : جالس الحسن وابن سيرين ، كان المأمور به بحالستهما معاً ، ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما . هذا هو المعروف من كلام النحويين . ولكن ذكر الزمخشري عند قوله تعالى : ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾^(٢) أن الواو تأتي للإباحة ، نحو : جالس الحسن وابن سيرين ، وأنه إنما جيء بالفلذكة دفعاً لتوهم إرادة الإباحة في ﴿ فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتن ﴾ وقلده في ذلك صاحب الإيضاح البياني ، ولا تعرف هذه المقالة لنحوي .

وأكد ابن هشام كلامه هذا ، واعتراضه على الزمخشري ، عند حديثه عن الواو ، ووقعها بمعنى أو ، قال^(٣) : الثاني : أن تكون بمعناها في الإباحة ، قاله الزمخشري ، وزعم أنه يقال : جالس الحسن وابن سيرين ، أي أحدهما . وأنه لهذا قيل ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾ بعد ذكر ثلاثة وسبعة ، لئلا يتوهم إرادة الإباحة ، والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل : جالس الحسن وابن

(١) مغني اللبيب ٦٦ .

(٢) سورة البقرة آية ١٩٦ .

(٣) مغني اللبيب ٣٩٦ .